



موجزات السياسات | السياسة

المطالبة بحق تقرير المصير

كتبه: علي أبو نعمة . مايو 2010

هل سوف تضمن أي دولة فلسطينية، مهما كانت سيادتها، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؟

لمحة عامة

هل سوف تضمن أي دولة فلسطينية، مهما كانت سيادتها، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؟ يستعرض مستشار الشبكة لشؤون السياسات، علي أبو نعمة، في هذا الموجز، تطور مفهوم تقرير المصير، وقابلية تطبيقه على الشعب الفلسطيني، وتلاشيه التدريجي منذ عام 1991.ويرى الكاتب أن حق تقرير المصير يجب أن يعود إلى صلب النضال الفلسطيني، بل ويبيّن أيضاً كيف أن ممارسة الفلسطينيين لهذا الحق تتوافق والتعايش مع اليهود الإسرائيليين في نهاية المطاف[1]

كيف قوشت "عملية السلام" حق تقرير المصير

تصدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 إلى "جذر المشكلة الفلسطينية" إذ صرّح أن "أساس المشكلة ليس خلافاً دينياً أو قومياً بين دينين أو قوميتين وليس نزاعاً على حدود بين دول متجاورة، إنه قضية شعب اغتصب وطنه وشرد من أرضه لتعيش أغلبيته في المنافي والخيام".

ويما لها من مفارقة كيف أعادت "عملية السلام" تصوير القضية الفلسطينية تحديداً بأنها أكثر بقليل من نزاع حدودي بين إسرائيل ودولة فلسطينية مفترضة. وقد اخذّلت "جذور القضية"

بدايةً في قائمة مقتضبة من “قضايا الوضع النهائي”: الحدود والمستوطنات والقدس واللاجئين، ومن ثم دُفنت تدريجياً. كما ضاع أي التزام بتقرير المصير من حيث المبدأ ومن الناحية العملية.

ورغم أن هذه القضايا قلما تُناقش على الصعيد الرسمي، فإنه قد درج منذ أمد بعيد في أوساط عملية السلام أن قضايا “الوضع النهائي” قد سويت بالفعل، وفقاً لمتطلبات إسرائيل إلى حد كبير (لقد سمعنا مراراً وتكراراً إلى حد الغثيان مقوله: “الكل يعلم كيف سيكون شكل التسوية النهائية”). وقد قبلت الولايات المتحدة ومن انتقائهم بعانياً من القادة الفلسطينيين بأن “الكتلة الاستيطانية” الإسرائيلية الضخمة التي تؤوي معظم المستوطنين سوف لن تbarح مكانها في الضفة الغربية.

وقد اعتمدت الصيغة نفسها بالنسبة للقدس، فوفقاً لما يُسمى معايير كلينتون: سوف تحصل إسرائيل على “الأحياء اليهودية” في حين تحصل الدولة الفلسطينية على “الأحياء العربية”. أما ما يعنيه هذا في الواقع العملي فهو أن إسرائيل ستحتفظ بكل ما ضمته إلى كيانها بصورة غير شرعية واستعمرته منذ عام 1967، وربما سيحصل الفلسطينيون على شكل ما من أشكال الحكم الذاتي على ما تبقى من أرض – تلك الأرض الآخذة بالانحسار يومياً جراء تصعيد إسرائيل جهودها بقوة من أجل تهويد القدس الشرقية. وفي حين أن كل ما يقع شرق حدود عام 1967 هو قابل للقسمة و”متنازع عليه”， فإن ذلك لا ينطبق على ما يقع إلى الغرب منها. فلن يحق للفلسطينيين، على سبيل المثال، المطالبة بعودة أحيائهم في القدس الغربية التي طهرتها إسرائيل عرقياً واستعمرتها في عام 1948. وفي الواقع، خلقت “عملية السلام” حافزاً لإسرائيل لتسريع استعمارها للقدس الشرقية لأن إسرائيل تدرك جيداً بأن ما سيتبقي دون استعمار سوف يشكل السقف الجديد للمطالب الفلسطينية التي ستدعها الولايات المتحدة وغيرها من رعاة عملية السلام.

وبالمثل، فإن قضية اللاجئين قد “سويت” فعلياً. فقد كشف كبير المفاوضين المعين من السلطة الفلسطينية صائب عريقات في ورقة نشرها في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن زعيم حركةفتح ورئيس السلطة الفلسطينية المنتهي ولايته محمود عباس قد اقترح على إسرائيل بأن لا يعود أكثر من 15,000 لاجئ فلسطيني كل عام على مدى عشرة أعوام إلى أراضيهم

الأصلية الواقعة فيما بات يُعرف الآن بإسرائيل. ووفقاً لعرىقات، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت قد عرض بالمقابل عودة 1,000 لاجئ كل عام على مدى خمسة أعوام. وبعبارة أخرى، اتفق الطرفان بالفعل على إلغاء الحقوق الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وكانت مساومتهم فقط بشأن الفرق بين 5,000 و 150,000 لاجئ، أي ما يعادل أقل من ثلاثة في المئة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين للحصول على خدمات الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى).^١

إذن، ما الذي تبقى للتناوض بشأنه؟ يلخص كميل منصور في موجزه بشأن السياسات القضائية العلاقة بدقة – كما تُرى في إطار عملية السلام – الحدود النهائية ومقومات السيادة للدولة الفلسطينية. ويشكك منصور في إمكانية أن تُسفر المفاوضات في ظل الظروف الراهنة عن معايدة سلام تلبّي "متطلبات السيادة الفلسطينية".^٤

فإنفترض جدلاً أن إسرائيل وافقت على قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة بما يُرضي المواقف الفلسطينية الرسمية وينشئ دولة لها سيادة كسيادة أي دولة أخرى. فإن السؤال الذي يطرح نفسه حينئذ هو: هل تؤمن هذه الدولة ذات السيادة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؟ هل تُعید لهم حقوقهم الأساسية وتكتف بها؟ فكما سيورد النقاش أدناه، فإن الجواب هو بالتأكيد لا. وهذا يؤكّد الحاجة للتفرّق بين الهدف المحدود المتمثل في الحصول على السيادة وبين الهدف المتمثل في تقرير المصير.^٤

تمارس الدول سيادتها من خلال أداء مهام متقدّة عليها تشمل السيطرة الفعلية على الأرض والحدود والموارد والحفاظ على استقلالها السياسي. أما حق تقرير المصير فيمارسه الشعب القاطن في أرض ما بصورة شرعية. وقد ينجم عن تقرير المصير دولة ذات سيادة، ولكن ليس ذلك بالضرورة. ويجب أن يعي المرء هذا الاختلاف وأن يدرك بأن حق تقرير المصير لا يزال في صميم النضال الفلسطيني.^٤

فهم مبدأ تقرير المصير

برز مبدأ تقرير المصير بحلته الراهنة كما عبر عنه رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون

في نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ قال: “إن تسوية كل المسائل سواء المتعلقة بالسيادة، أم بالأرض، أم بالترتيبات الاقتصادية، أم بالعلاقات السياسية” يجب أن تتم “على أساس قبول المعنيين مباشرة بذلك التسوية قبولاً حراً، وليس على أساس المنفعة أو المصلحة المادية لأي أمة أخرى ترغب في التوصل إلى تسوية مختلفة تخدم نفوذها الخارجي أو تعزز هيمنتها.”²

وببساطة، ما عاد بالإمكان تنقيل الأرضي والشعوب بين الإمبراطوريات والممالك كأحجار الشطرنج. فأي ترتيبات سياسية – ولا سيما في المناطق التي تمر بمرحلة إنتهاء الاستعمار – وجب أن تحظى بالموافقة الحرة لأولئك الذين سيعيشون بموجبها. وما لبث هذا المبدأ حتى انتُهك فعلياً في العديد من الحالات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وبخاصة في فلسطين. ومع ذلك، فقد شهد تقدماً ونصلت عليه في وقت لاحق المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك، كما اكتسب أهمية بارزة في فترة إنتهاء الاستعمار التالية للحرب العالمية الثانية.³

يقدم أستاذ الفلسفة في جامعة نورث إلينوي، توميس كابيتان، الذي سبق وأن درس كذلك في جامعة بيرزيت، ملخصاً ممتازاً لتاريخ هذا المبدأ وتطبيقه. فهو يجادل على نحو مقنع بأن حق تقرير المصير، نظرياً وعملياً، هو حق لا يخص المجموعات القومية بوصفها مجموعات قومية، وإنما يخص السكان الشرعيين في الإقليم الذي لم يُسوى وضعه (لأنه كان مستعمراً في السابق، على سبيل المثال، أو لأنه غير خاضع لسيادة) أو الإقليم المعرض للخطر بسبب الإخفاق المستمر لصاحب السيادة الراهنة في حماية هؤلاء السكان الشرعيين أو انتهاكه هو نفسه لحقوقهم الأساسية باستمرار. أما سكان الأقاليم التي توافق هذه المعايير “فيتحقق لهم تقرير مستقبلهم السياسي إما عن طريق تنصيب أنفسهم كوحدة سياسية مستقلة، أو الاندماج مع دولة أخرى، أو تقسيم أنفسهم إلى دولات.”⁴

وفلسطين كما يشير كابيتان “هي الأرض الوحيدة التي أُخضعت لانتداب عصبة الأمم ولم يُمنح سكانها القائمون هذا الامتياز.”⁴ بل وعوضاً عن ذلك، وافقت بريطانيا العظمى، وهي الدولة المنتدبة، على تقسيم فلسطين رغم معارضة الغالبية العظمى التي يمثلها السكان العرب الأصليون، وتواطأت في بناء قوات الاستيطان الاستعماري الصهيونية القادمة من أنحاء أخرى



من العالم، حيث استولت هذه القوات في نهاية المطاف وبطريق العنف على جزء كبير من أراضي فلسطين. وبتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة للتقسيم بالقرار رقم 181 في عام 1947، أشار ياسر عرفات في كلمته في عام 1974 إلى أن الجمعية "قسمت ما لا يجوز لها أن تقسم: أرض الوطن الواحد"، وبالتالي ساهمت في حرمان الشعب حقه في تقرير المصير. ولم تحظ فكرة القيام بأي شكل من التشاور عبر الاستفتاء العام أو غيره من العمليات الديمقراطية بأي تفكير قط.^٤

والاليوم، بحسب كابيتان، فإن السكان الشرعيين لفلسطين التاريخية يضمون على الأقل كافة الفلسطينيين القاطنين في أي جزء من فلسطين، وجميع اللاجئين خارجها. "ولأن الطرد لا يمحو حق الفرد في الإقامة، فإن هؤلاء الفلسطينيين يحتفظون أيضاً بحق الإقامة في تلك الأرض التي طردو منها".^٥ وهذا، فإن الشعب الفلسطيني يحتفظ جماعياً "بحقه في تقرير المصير في تلك المنطقة [فلسطين التاريخية]... لا بوصفهم فلسطينيين وإنما بوصفهم سكان شرعيين. أما تلك القوة التي استخدمت ضدهم فلم تطمس حقيقة أنهم وحدة ذات شرعية يحقق لها المشاركة في تقرير مصيرهم، وحقيقة أنه يُعرف بكونهم كذلك أيضاً".^٦

إن عملية السلام التي ابتدأت بمؤتمر مدريد لعام 1991 قد استثنى غالبية الفلسطينيين تدريجياً من امتلاك أي دور في تقرير مستقبل بلد़هم. فمن منظور رعاة عملية السلام، يمثل "الشعب الفلسطيني" في حد الأقصى أولئك المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل وحتى غزة قد غدت تجد نفسها الآن مهمشة كسائر فلسطيني الشتات. وهذا الاستثناء هو ما سمح باختزال قضية إنهاء الاستعمار وتقرير المصير حتى غدت قضية أكبر بقليل من "نزاع حدودي".^٧

حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحقوق اليهود الإسرائيليين

كيف وعلى أي أساس يمكن لممارسة الحق الفلسطيني في تقرير المصير على كامل فلسطين التاريخية أن يتواافق والتعايش في نهاية المطاف بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين؟ إن المفهوم القاضي بأن يحق للمجتمع المستوطن المستعمر، في ظل شروط معينة، المشاركة في

تقرير المصير، لا بوصفه جماعة قومية مختلفة وإنما مجموعة من السكان شرعيين، يتحقق تماماً مع القانون الدولي والحالات السابقة لإنها الاستعمار في بلدان أخرى بما فيها جنوب إفريقيا وناميبيا وآيرلندا الشمالية وموزامبيق.^٦

لقد عارض عمر البرغوثي، وهو أحد قيادات الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (حملة المقاطعة)، بشدة الاعتراف باليهود الإسرائيليين كمجتمع قومي في فلسطين. فيقول البرغوثي محذراً: "إن الاعتراف بالحقوق القومية للمستوطنين اليهود في فلسطين لا يعني إلا قبول حقهم في تقرير المصير".^٧ وهذا من شأنه، كما يقول، أن يتعارض و"رسالة المبدأ العالمي المتمثل في تقرير المصير وروحه وغايته باعتباره في المقام الأول وسيلة للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، لإعمال حقوقهم". ويحذر من أن اعترافاً بهذا الشكل "قد يُفضي، في حد أقصى، إلى مطالبات بالانفصال أو السيادة 'القومية' اليهودية على جزء من أرض فلسطين".

ويضيف البرغوثي بأنه ليس ثمة "حق طبيعي أو مكتسب لليهود في تقرير المصير في فلسطين يكفي، أو حتى يماثل من الناحية الأخلاقية، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير" حيث إن هذا سيطمس "الاختلافات الجوهرية بين حقوق السكان الأصليين غير القابلة للتصرف والحقوق المكتسبة للسكان الاستعماريين المستوطنين".^٨

ومع ذلك، يحظى اليهود الإسرائييون بموجب صيغة كابيتان بحق المشاركة في تقرير المصير ليس بوصفهم جماعة قومية مختلفة، ولكن بقدر ما هم أو بقدر ما يصبحون سكاناً شرعيين في المنطقة. ويحدد عمر البرغوثي الشروط التي يمكن بموجبها للسكان الأصليين قبول المستوطنين المستعمارين كمواطنين متساوين يعيشون في مجتمع "حالٍ من كافة أشكال ال欺壓 الاستعماري والتمييز". وهذا سيتطلب من مجتمع المستوطنين الاستعماري، وهم اليهود الإسرائيليون في هذه الحالة، أن يتخلّى عن طابعه الاستعماري وامتيازات مستوطنه، ويقبل "المساواة التامة"، بما في ذلك حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.^٩

وبوحي من ميثاق الحرية لجنوب إفريقيا واتفاق بلفارست الصادر عام 1998، وضعت

مجموعة من المفكرين الفلسطينيين والإسرائيليين مجموعة مبادئ مماثلة في إعلان الدولة الواحدة الصادر عام 2007:

أرض فلسطين التاريخية هي ملك لكل من يعيش فيها، وكلّ من طردوه أو هُجروا منها منذ 1948، بغض النظر عن الدين، أو الإثنية، أو الأصل القومي، أو الجنسية الحالية؛

يجب أن يؤسس أي نظام للحكم على مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين. وتتبغي ممارسة السلطة بإنصاف صارم باسم الناس جميعاً، على تعدد هوياتهم؛⁸

وختاماً، فإن كون اليهود الإسرائيليين من السكان الشرعيين، بشرط التخلّي عن طابعهم الاستعماري وامتيازاتهم، هو فكرة مستمدّة مباشرةً من المفهوم التقليدي للحق الفلسطيني في تقرير المصير. وعبر عن ذلك ياسر عرفات في كلمته أمام الأمم المتحدة عام 1974 بقوله: ”عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين.“⁹

التركيز على تقرير المصير

إن وضع تقرير المصير مجدداً في صميم القضية الفلسطينية يحتم علينا صياغة استراتيجية تعالج حقوق جميع شرائح المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وتتضمن حقهم في المشاركة في النضال من أجل حق تقرير المصير وحقهم في جندي ثماره.

ويتطلب ذلك وضع جدول أعمال يتصدّى لمنابع الظلم الثلاثة التاريخية والراهنة، والتي هي بمثابة ”جذور“ الصراع. أما جدول الأعمال هذا، وكما نص عليه نداء المقاطعة الفلسطيني الصادر في 2005 والذي يحظى بتأييد واسع النطاق، فيطالب إسرائيل بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتطبيق القانون الدولي من خلال:

1. إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار [الفاصل للضفة



الغربية]

2. الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطني إسرائيل من العرب الفلسطينيين،
- 3.� احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194⁹.

و من الواضح ان الهدف المحصور في الحصول على السيادة في دولة تضم الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يلبي في احسن الاحوال المطلب الأول فقط، وليس بمقدوره أن يفي بالحد الأدنى من متطلبات الحق الفلسطيني في تقرير المصير. لذا، فإن الصيغة التي “يعرف الجميع” بأنها الحل – دولة على جزء من فلسطين لجزء من الشعب الفلسطيني – سوف يكون من شأنها فقط أن تقضي إلى موافقة إنكار حق تقرير المصير بالنسبة للغالبية العظمى من الفلسطينيين مهما بلغ مقدار “سيادة” تلك الدولة.

ومن الممكن بالطبع، من حيث المبدأ، أن يفي حل الدولتين بالمطالب الثلاثة جميعها، بيد أن ذلك سيتطلب من إسرائيل أن تتخل عن طابعها الصهيوني وتتصبح دولة لكافة مواطنيها حيث يتمتع اليهود منهم بالحقوق الفردية والحق في حياة المجتمع والتعبير الثقافي تماماً كغيرهم من المواطنين ولكن ليس أكثر من ذلك.

يقدم اتفاق بلفاست المبرم في عام 1998 في آيرلندا الشمالية مثالاً على ”الحل القائم على دولتين“. فقد حافظ الاتفاق على وجود ولايتين منفصلتين في جزيرة آيرلندا وهما آيرلندا الشمالية وجمهورية آيرلندا، غير أنهما ملتزمان بموجب الدستور والمعاهدة والقانون الأوروبي بأن تظلا دولة لكافة مواطنيها. وما عادت آيرلندا الشمالية، كما كانت لزمن طويل، ”دولة بروتستانتية لشعب بروتستانتي.“ فقد سعى جوهر عملية السلام، في الواقع، إلى تفكيك مؤسسات الدولة ورموزها وقوانينها وممارساتها التي نصت على مواطنة من الدرجة الثانية للأيرلنديين القوميين الكاثوليك، وإلى استبدالها بآليات قوية من أجل معالجة الخلل التاريخي من حيث النفوذ السياسي والثقافي والحصول على فرص العمل والمساكن وغير ذلك من الموارد.

وفي الوقت نفسه، لا تمتلك آيرلندا الشمالية "حقاً طبيعياً في الوجود" كولاية منفصلة. فإذا صوتت أغلبية بسيطة من الناس الذين يعيشون في آيرلندا الشمالية من أجل آيرلندا موحدة، فإن اتفاق بلفاست يلزم حكومة المملكة المتحدة والحكومة الإيرلندية بتنفيذ هذه الرغبة. وبهذا فإن الوحدويين البروتستانت - المنحدرين من أصول المستوطنين الذين قدموا من إنجلترا واسكتلندا في القرن السابع عشر - لم يحظوا بالحق في تقرير المصير كمجموعة قومية منفصلة مستقلة حتى بعد انتهاء أكثر من 300 عام.^١

أما إسرائيل، وبعد مرور 62 عاماً، فإنها لم تقترب من إرساء شرعيتها. فلا مرور الوقت ولا الإعلانات المأكولة من القادة المتعاقبين للحركة الوطنية الفلسطينية سواء بالاحتيال أو الاستقواء عليهم أو بشرائها منهم قد حسمت قضايا قيام إسرائيل أو مطالبها بالاعتراف بها "دولة يهودية" تمتلك الحق في التمييز ضد الفلسطينيين. كما لم تخمد المطالب الفلسطينية بحق تقرير المصير، ولم تفتر همة الفلسطينيين عموماً في السعي من أجل إعمال هذا الحق.^٢

إن مطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنiamin Netanyahu للفلسطينيين بقبول "حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية"، ما هي، في الواقع، إلا اعتراف ضمني بأن المشروع الصهيوني، من دون الموافقة الفعلية للشعب الفلسطيني، لا يمكن أن يتمتع بالشرعية ولا الاستقرار أبداً. ولقد قاوم الفلسطينيون بثبات منح هذا الاعتراف لأن من شأن ذلك أن يلغى حقوقهم ويهدد بلا شك وجودهم في حد ذاته.^٣

خاتمة

لم يتتسن للفلسطينيين قط من قبل فرصة سانحة أكثر من الفرصة الراهنة لكي يطروحوا مطالبهم بتحقيق المساواة والعدالة بتعابيرات واضحة ذات مبدأ ورؤية وجذور راسخة في القانون الدولي وفي العديد من السوابق والمبادئ المقبولة. وثمة حاجة لبرنامج مُكمِّل يتم جهود المقاومة الصامدة على أرض الواقع - بكافة أشكالها المشروعة - والحركة العالمية المتتممية المتضامنة مع نداء المقاطعة، برنامج جدير بهذه الجهود والتضحيات. وينبغي أن لطاقاتنا أن تتصب على حشد الدعم لهذا البرنامج بدلاً من الفلق بشأن تفصيلات لعملية مفاوضات



محضرة لا يمكن أن تُسفر عن استعادة الحقوق الفلسطينية؟

ومتى ما تم الاعتراف بمبدأ المساواة القابع في صميم النضال الفلسطيني، فسوف يغدو من الأسهل والأكثر منطقية أن نضع تصوراً لحل ينطوي على دولة ديمقراطية واحدة تضم الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين كمواطنين متساوين، وإن يكن بوجود آليات لازمة لحماية الحقوق الثقافية الجماعية والمصالح الأخرى، وآليات صريحة وقوية ومناسبة لإنهاء الاستعمار ورد الحقوق لأصحابها والقضاء على الظلم الاجتماعي والاقتصادي الراسخ.

إن تركيز الجهود الفلسطينية، سواء في إطار دولة واحدة أو أكثر، ينبغي أن ينصب على إعمال حقوق كافة الفلسطينيين وتحقيق المساواة، وليس على مفاوضات أبدية تساهم في تقويض تلك الحقوق والمساواة على حد سواء.

1. علي أبو نعمة "legitimacy ,strategy of bereft leadership reveals paper PLO" الانفاضة الإلكترونية، 11 آذار/مارس 2010 (<http://electronicintifada.net/v2/article11126.shtml>)

2. يرد الاقتباس باللغة الإنجليزية في الفصل الذي أعده توميس كابيتان "Determination-Self" في كتابه مع رجاء الحلواني والمعنون "The Palestinian-Israeli Conflict :Philosophical Essays on Self-Determination, Terrorism and the One-State Solution" (Palgrave Macmillan, 2008) 13-71.

3. المرجع نفسه، صفحة 27.

4. المرجع نفسه، صفحة 58.

5. المرجع نفسه، صفحة 59.

6. المرجع نفسه، صفحة 58.

7. عمر البرغوثي "Palestine imagining-Re and equality :determination-self ,ethical decolonization" Znet 29 يوليو/تموز 2009 (<http://www.zcommunications.org/re-imaging-palestine-by-omar-barghouti>)

8. "إعلان الدولة الواحدة"، الانفاضة الإلكترونية، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 (<http://electronicintifada.net/v2/article9134.shtml>)

9. "النداء الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها"، نداء المقاطعة،



تموز/يوليو 2005 (http://www.org.pacbi.php?id=66). .

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متبعين التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسانية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.